

أمير المومنين يوجه رسالة سامية إلى وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى

أمير المومنين يوجه رسالة سامية إلى وزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة

الرباط -

ذكر بلاغ للديوان الملكي أن أمير المومنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، وجه رسالة سامية إلى كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ورئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف، ضمنها جلالتة توجيهاته الرشيدة بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة، من أجل الحفاظ عليها وتأمينها وحسن تدبيرها.

وفي ما يلي نص بلاغ الديوان الملكي بهذا الخصوص ..

“في إطار العناية الموصولة، التي ما فتئ مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، يوليها للحقل الديني، ولاسيما قطاع الأوقاف، وجه جلالتة أعزه الله، رسالة سامية إلى كل من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، والسيد رئيس المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف، ضمنها توجيهاته الرشيدة بشأن مواصلة إصلاح الأوقاف العامة، من أجل الحفاظ عليها وتأمينها وحسن تدبيرها، وذلك اعتبارا لأهدافها النبيلة، ولإسهامها القوي في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، فضلا عن رمزيتها الروحية، ومكانتها في مجال الأعمال الخيرية وترسيخ التضامن الاجتماعي.

وبهذه المناسبة، ذكر أمير المؤمنين بالمبادرات التي اتخذها جلالتة، من منطلق مهامه الدينية والدستورية، للارتقاء بمؤسسة الأوقاف، سواء في ما يتعلق بإطارها القانوني، أو بآليات التسيير والمتابعة الخاصة بها، ومن ضمنها إصدار مدونة الأوقاف، وإقامة المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة.

ومما جاء في هذه الرسالة السامية، على وجه الخصوص : “وتحقيقا لهذه الغاية، نذكركم بداية بالأهداف الأساسية لهذا الإصلاح، ألا وهي الحفاظ على أملاك الأوقاف العامة، والرفع من مردوديتها، والنهوض بها، لضمان إسهامها بقدر أكبر في التنمية المستدامة للبلاد، وذلك

وفقا لمقتضيات مدونة الأوقاف ولروح الوقف".

وبهذه المناسبة، أصدر جلالة الملك، أمير المؤمنين حفظه الله، توجيهاته التالية:



1. نهيب بالإدارة المكلفة بتدبير هذه المؤسسة، إلى إعداد مشروع استراتيجية على المدى الطويل، تهدف إلى تحديث أساليب تسييرها، ورفعها إلى نظرنا السديد، داخل أجل ستة أشهر. ويجب أن يصاغ هذا المشروع في سياق يأخذ بعين الاعتبار، الإكراهات الملزمة والفرص المتاحة على حد سواء. كما ينبغي أن يكون مفصلا بما فيه الكفاية من حيث الأهداف المتوخى بلوغها، والوسائل المسخرة، ونوعية الأداء المنشود، مع تحديد جدول زمني دقيق للتنفيذ.

وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية، ضمن أولوياتها، على الجرد النهائي لمجمل الأملاك الوقفية العامة، فضلا عن التدابير الواجب اتخاذها للحفاظ عليها، سواء على المستوى القانوني أو المادي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تركز هذه الاستراتيجية على سياسة طموحة وواقعية، لاستثمار وتثمين رصيد الأوقاف العامة، مع الحرص على أن تكون كل المشاريع لصالحها.

2. يجب أن تشكل هذه الاستراتيجية، بعد موافقة جلالتنا عليها، مرجعا ملزما للإدارة المكلفة حين وضعها للميزانيات السنوية المتعاقبة، وللمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، في التقييمات الدورية التي ينجزها.

3. لكي تصبح آراء المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، ذات الصلة باحترام الشريعة، ملزمة للإدارة المكلفة بتدبير الأوقاف العامة، فإنها ستخضع، من الآن فصاعدا، لمصادقة المجلس العلمي

الأعلى، الذي سيتكفل بإبلاغ قراره لكل من إدارة الأوقاف والمجلس المكلف بالمراقبة.

4. يتعين على إدارة الأوقاف العامة أن تلتزم التزاما تاما بالمساطر وبالإجراءات المتعلقة بتنظيم الميزانية، وبمجال المالية والمحاسبية، وكذا بتلك المرتبطة بالنفقات العمومية.

5. يجب أن تحرص الإدارة المسؤولة على تدبير الأوقاف العامة على الاستفادة من الملاحظات والتوصيات الوجيهة التي يقدمها المجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف العامة، والمتمخضة عن عمليات التدقيق والتقييم الموكولة إليه، قصد تصحيح الاختلالات وأوجه القصور التي يتم الكشف عنها.

6. يتعين على المجلس الأعلى لمراقبة ميزانية الأوقاف العامة، أن يعتمد، من الآن فصاعدا، قاعدة التعارض في تقريره السنوي الذي يرفع إلى نظرنا السيد، بتضمينه جزءا مخصصا لأجوبة الوزير المكلف بالأوقاف.

وفي ختام هذه الرسالة الملكية السامية، دعا أمير المؤمنين كلا من وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى لمراقبة مالية الأوقاف للعمل سويا، كشركاء نموذجيين، في جو يطبعه التعاون التام، من أجل تأهيل الأوقاف العامة، وإنجاح عملية الإصلاح والتحديث التي تعرفها هذه المؤسسة العريقة.

كما أكد جلالة الملك على ضرورة احترام التوجيهات الواردة في هذه الرسالة، داعيا إلى تفعيلها الفوري، وإطلاع جلالته مستقبلا على نتائج التقارير السنوية في هذا الشأن، علما بأن التعديلات الضرورية التي ستعرفها الآلية القانونية ذات الصلة ستصدر عما قريب".

الوزير الأول ينفي نفيًا قاطعًا الإشاعة المجانية .. يهّم مجانية التعليم العالي

نفي رئيس الحكومة، الدكتور سعد الدين العثماني، نفيًا قاطعًا عزم الحكومة اتخاذ أي قرار يروم التخلي عن مجانية التعليم العالي.

وتأسف رئيس الحكومة، خلال افتتاحه الاجتماع الأسبوعي للمجلس الحكومي المنعقد صباح يومه الخميس 4 يناير 2018، لكون البعض يروج بأن مشروع القانون المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يتضمن تراجعًا عن مجانية التعليم، مشددًا على أن هذا الأمر "غير صحيح بالمرّة، لأن النص الذي نعرضه اليوم في المجلس الحكومي سنشدد فيه على أن الأمر لا يتعلق بالتراجع عن مجانية التعليم، بل برسوم ستؤديها الأسر الميسورة، مع الإبقاء على الإعفاء بالنسبة للطبقات الفقيرة أو الهشة أو المتوسطة".

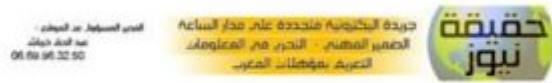
وأوضح رئيس الحكومة أنه ستم الإشارة بوضوح إلى هذا التدقيق في نص المشروع "لأن هدفنا هو تحقيق تكافؤ الفرص، علما أن تطبيقه سيستند إلى نص تنظيمي سيخضع لدراسات ولحوار، وسنتواصل مع المواطنين والمواطنات، ونبذل الرأي العام مضامين مشروع القانون الإطار، وفق خطة تواصلية، وذلك بمجرد المصادقة على النص النهائي في مجلس وزاري، وبعد إحالته على البرلمان قصد عرضه للنقاش والمصادقة عليه من طرف ممثلي الأمة".



إلى ذلك، اعتبر رئيس الحكومة أن مشروع القانون الإطار الخاص

بالتربية والتكوين والبحث العلمي في المجلس الحكومي، المنعقد اليوم الخميس، "يعد من المشاريع التي طال انتظارها"، مبدياً ارتياحه لكونها أول مرة سيتوفر فيها بلدنا على قانون إطار في هذا المجال، وهو مشروع، يقول رئيس الحكومة، "يتضمن عدداً من الأمور المهمة والأساسية، كما أنه نتج عن حوار واسع داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي قام بجهد كبير ومشكور، بين مختلف القوى الوطنية من أحزاب سياسية وخبراء ونقابات ومجتمع مدني، كلهم شاركوا في إعداد الرؤية التي سبق تقديمها على أنظار جلالة الملك، الذي أمر بتحويل الرؤية إلى قانون ملزم".

وأشار رئيس الحكومة إلى أن مشروع قانون الإطار الحالي يتضمن ما جاء في الرؤية التي سبق أن حازت على توافق من قبل الحكومة من خلال ممثليها في المجلس الأعلى.



رفض أي تعليمات تصدر من جهات أخرى من غير رئاسة النيابة العامة

دعا رئيس النيابة العامة وكلاء الملك في المحاكم إلى رفض أي تعليمات تصدر من جهات أخرى من غير رئاسة النيابة العامة سواء كانت كتابية أو شفوية، ولو تعلق الأمر بطلب معلومات حول ملفات قضائية أو قضايا راجعة بالنيابات العامة أو بالمحاكم، من طرف جهات غير مختصة أو غير معنية بتلك الملفات

وأضاف الوكيل العام للملك في دورية الوكلاء العاميين حول إحترام التسلسل الإداري



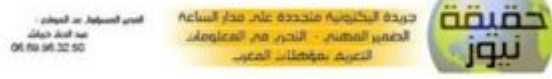
وشدد رئيس النيابة العامة على ضرورة عدم مغادرة مقر العمل إلا في الحالات التي تكون الدعوات الموجهة إليكم تحمل تأشيرة الرئاسة، والتي يتعين إشعارها كذلك بكل الدعوات الأخرى الموجهة إليكم وإلى باقي أعضاء النيابة العامة من أجل الحصول على إذن لتبليتها مراعاة لإلتزاماتكم المهنية .

ويأتي قرار عبد النباوي بعد ملاحظته أن بعض المسؤولين القضائيين على النيابة العامة يغادرون أماكن عملهم لحضور إجتماعات أو لقاءات أو المشاركة في لجن أو ندوات مختلفة بدعوات من جهات أخرى ولأسباب متعددة دون إشعار رئاسة النيابة العامة بذلك وهو ما يؤثر على سير العمل جراء تغييبهم عن مكاتبهم من جهة ويمس بالإنضباط التسلسلي لهياكل النيابة العامة من جهة أخرى .»



وفي ختام دوريته أكد على « أهمية هذه التعليمات في تجسيد إستقلال السلطة القضائية التي أنتم مؤتمنون عليه ولا سيما فيما يرجع

لكيفية سير النيابة العامة وعلاقتها برئاستها، فإني أطلب منكم
الحرص على تنفيذه بدقة وإشعاري بجميع ما يعترض تطبيقها من
صعوبات.»



ثلاثة مشاريع تنموية في مجالات الماء الصالح للشرب والبنىات التحتية الطرقية

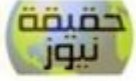
تستفيد جهة فاس مكناس، من ثلاثة مشاريع تنموية في مجالات الماء
الصالح للشرب والبنىات التحتية الطرقية، ستكلف غلافا ماليا
إجماليا يناهز 104.91 مليون درهم.

وتتمحور هذه المشاريع التي شكلت موضوع اتفاقيات صودق عليها، هذا
الأسبوع، خلال دورة استثنائية لمجلس جهة فاس-مكناس، حول تزويد
دواوير الجماعات الترابية مولاي يوشتى وبوشابل واجبابرة بالماء
الصالح للشرب انطلاقا من سد الوحدة بتاونات، بغلاف مالي يفوق 64.86
مليون درهم من تمويل كلي لمجلس جهة فاس-مكناس، وذلك في إطار
برنامج التنمية القروية برسم سنة 2018.



البريد الإلكتروني: hakikanews.net
رقم الهاتف: 06 99 99 99

جريدة الحقيقة تنحصر على مدار الساعة
التصوير المهني - النشر في المجلات
التعريف بمؤسسات المغرب



ويتمثل المشروع الثاني في إنجاز محاور طرقية بعمالة مكناس وإقليم صفرو في إطار برنامج التنمية القروية للسنة المقبلة، وسيكلف استثمارا إجماليا قيمته 5, 32 مليون درهم. أما المشروع الثالث فيهم تزويد الشطر الأول من مركز عين لحنوش (إفران) بالماء الشروب بغلاف مالي يناهز 7.55 مليون درهم، وسينجز بشراكة مع مجلس الجهة الذي سيساهم بما مجموعه 3.77 مليون درهم.

مكناس إعفاء المسؤولين

كشفت عمليات فحص وتفتيش قامت بها كتابة الدولة المكلفة بالنقل لأحد مراكز تسجيل السيارات بمكناس، عن وجود أكثر من 90 بالمائة من المرشحين لامتحان الحصول على رخصة السياقة، لا تتوفر فيهم الشروط القانونية. مما أسفر عن إحالة المسؤولين عن

تلك الخروقات إلى التحقيق.



في إطار تتبع سير امتحانات الحصول على رخص السياقة، ذكر بلاغ صادر اليوم الثلاثاء، بأن لجنة عن كتابة الدولة المكلفة بالنقل، قامت بزيارة إلى مركز تسجيل السيارات بمكناس قصد افتتاح وتدقيق الملفات المبرمجة. وأسفرت النتائج الأولية عن وجود العديد من الخروقات التي شابت عملية اجتياز امتحان الحصول على رخصة السياقة بهذا المركز خلال الأيام الأخيرة.

ويضيف البلاغ أن أكثر من 90 في المئة من المرشحين لا تتوفر فيهم الشروط القانونية المعمول بها. وعلى هذا الأساس، قررت الوزارة إعفاء المسؤولين عن هذه الخروقات وإحالتهم على التحقيق، إضافة لاستكمال مجريات التحقيق للوقوف على كافة الاختلالات القانونية والمسطرية التي اعترت هذه العملية، بحسب البلاغ ذاته.

وبناء على ذلك، يضيف البلاغ أنه تقرر "اتخاذ كافة التدابير الجزائية والانضباطية في حق المتورطين في هذه الخروقات وفق مقتضيات القانونية، عبر إحالة الملفات على القضاء في حالة ثبت لديها وجود خروقات تستدعي متابعة قضائية".

من جهة أخرى، تعلن وزارة التجهيز والنقل أنه سيتم ابتداء من يوم الأربعاء 3 يناير 2018 الإعلان عن لائحة المرشحين لاجتياز الامتحان النظري، والذين تتوفر فيهم الشروط القانونية الجاري بها العمل.

شركة التنمية الإقليمية بتازة

شركة التنمية الإقليمية بتازة
أسست الشركة بناء على ظهائر شريفة ، تحت
عدد 1.75.168 المتعلق باختصاصات العامل ،
وظهير 15.84 المتعلق بالعمالات والأقاليم .
لتمكين الجماعات الترابية التابعة للإقليم ،
من إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار
ميزانياتها ، من أجل بناء المسالك والطرق
بالجماعات .

إنخرطت ا لجماعات في الشركة من أجل
الإستفادة من خدماتها ، ج كلدمان ، ج أولاد
أشريف ، ج أولاد أزباير ، ج بني لنت ،
برارحة ، الطايفة ، ج أجزناية ج، كاف الغار
، مطماطة ، غ الغربية .

تتكون الشركة من مجلس إداري يدير أشغالها،
ولها مقر رئيسي بتازة السفلى .

تخول الشركة للمتعاقدين طبقا لبرنامج
التعاقد اللجوء للتحكيم في حال نزاع ، إما
للعامل ، أو القضاء .

عبدالحق خرباش



ثانويات الزيتون الأهلية بإقليم تازة في أمس الحاجة للإنصات
توصلت الجريدة بشكاية ، تطلب من الجهات المختصة، ملئ الخصاص ،
بعدها ثم الإتفاق بين السلطة ، والمدرية الإقليمية لوزارة التربية
الوطنية بإقليم تازة ، والجماعة الترابية أولاد ازباير .
يتعلق الأمر ، منصب حارس عام ، مقتصد ، حارس للأمن ، تسيج الصور
المحيط بالمؤسسة .
عبدالحق خرباش

الخدمة في كافة المؤسسات . الكاليزاسيون

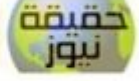
لم يعد تصحيح الإمضاء _ الكاليزاسيون، مقتصرًا على الجماعات الحضرية
والقروية، إذ بات ممكنا الحصول على هذه الخدمة في كافة المؤسسات
.

فابتداء من يوم غد الثلاثاء، ستنتهي معاناة المواطنين مع
"لكاليزاسيون"، حيث من المقرر أن يدخل المرسوم الحكومي، المتعلق
بكيفيات الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها حيز التنفيذ.



البريد الإلكتروني: hakikaneews.net
رقم الهاتف: 06 89 96 22 90

جودة الخدمة متجددة على مدار الساعة
الصحف المسبقة - التحرير في الموعود
التعريف بمؤسسات المغرب



وسيصح بإمكان المواطنين، أو مرتفقي الإدارة، التي تقدم خدمة عمومية التصديق على نسخ الأصول من طرف الإدارة نفسها، التي أصدرت الوثيقة الأصلية، عوض التوجه إلى المقاطعة، أو الجماعة الحضرية، أو القروية لكي يشهد الموظف الجماعي على صحة، أو مطابقة الأصل للنسخ.

وتنص المادة الأولى من المرسوم على أنه، بالإضافة إلى صلاحية الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، المخولة بموجب النصوص التشريعية، أو التنظيمية، الجاري بها العمل لكل من رئيس مجلس الجماعة، والسلطات القضائية، والقنصلية، والإدارية، وغيرها من السلطات، والهيآت، وكل جهة أخرى، فإنها تؤهل الإدارة إلى القيام بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها.

وتقوم الإدارة بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، كلما تعلق الأمر بوثائق مطلوبة للحصول على خدمة عمومية، تقدمها هذه الإدارة، في حدود الاختصاصات الموكولة إليها، للمرتفقين، أشخاصا ذاتيين كانوا، أو اعتباريين. ويتم الإشهاد من قبل الإدارة على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، سواء كانت صادرة عنها، أو أي إدارة أخرى.

ولا يمكن لأي إدارة مطالبة المرتفقين بنسخ من الوثائق المشهود بمطابقتها لأصولها، إلا إذا تعلق الأمر بتلك اللازم الإدلاء بها، من لدنها، من أجل الاستفادة من الخدمة العمومية المطلوبة، كما لا يمكن مطالبة أي إدارة من الإدارات بالإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق لأصولها، إذا كانت غير صادرة عنها، أو لا تتعلق بالخدمة العمومية، التي تقدمها، بحسب المصدر ذاته.

ويروم هذا الإجراء تحسين الخدمات الإدارية من خلال الاستجابة للحاجيات الجديدة، والامتزايدة للمرتفقين، وكذا إعادة النظر في أشكال التسيير الإداري، وتحسين الإجراءات، والتدابير المعتمدة، لتقديم الخدمات العمومية الإجرائية، باعتماد إجراءات بديلة قادرة على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

وكان مجلس الحكومة قد صادق خلال اجتماعه الأسبوعي، شهر غشت من السنة الماضية، برئاسة رئيس الحكومة سعد الدين العثماني على مشروع مرسوم رقم 2-17-410، الذي يحدد كيفيات الاشهاد على مطابقة النسخ لأصولها، والذي تقدم به الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

العاقل المغربي يوجه رسالة إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

[ميديا1+و.م.ع](#)

وجه العاقل المغربي الملك محمد السادس، رسالة سامية إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وذلك بمناسبة تخليد اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي ما يلي نص الرسالة:

“الحمد لله وحده،

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

سعادة السيد فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،

حضرات السيدات والسادة،



يطيب لنا أن نتوجه إلى جمهورية السنغال الشقيقة بأحر التهاني
وأصدق المتمنيات بمناسبة تجديد الثقة فيها لرئاسة اللجنة الموقرة
للمرة الثانية والأربعين على التوالي.

وإن هذه الثقة التي وضعتها المجموعة الدولية في السنغال، إنما هي
تجسيد للدور الذي يضطلع به هذا البلد الشقيق على الساحة الدولية،
واعتراف من المحفل الأممي به كفاعل مهم داخل الأسرة الدولية، ولا
أدل على ذلك قيادته لتحرك داخل مجلس الأمن الدولي، أفضى إلى تبني
القرار رقم 2334 بتاريخ 23 ديسمبر 2016، الذي اعتبر جميع الأنشطة
الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير قانونية وباطلة
الأثر.

لقد دأبنا في مثل هذا اليوم على توجيه رسالة إلى لجنتم الموقرة
لتجديد موقف المملكة المغربية ودعمها الثابت والموصول للحقوق
التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني. وإنه لمن دواعي سرورنا أن
نجدد لأعضاء اللجنة المحترمين تقديرنا لجهودهم المخلصة على درب
إشاعة الوعي بضرورة الدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب
الفلسطيني وإحقاق المشروعية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة
وعاصمتها القدس الشريف، وفق المرجعيات الدولية المعتمدة.
حضرات السيدات والسادة،

لقد ختمنا رسالتنا في السنة الفارطة بنبرة أمل على أن تكون سنة 2017 سنة خروج مسلسل السلام من حالة الاستعصاء والجمود وأن يكون الضوء قد لاح في نهاية النفق الطويل للقضية الفلسطينية التي طال أمد حلها. غير أنه وللأسف الشديد، يبدو السلام متعثرا وبعيد المنال، بشكل تزداد معه المخاوف والهواجس من مستقبل مجهول للمنطقة، خاصة وأن الواقع على الأرض، والذي تقوم الحكومة الإسرائيلية بتكريسه كل يوم، يشي بنية لإقبار حل الدولتين، الذي توافق عليه المجتمع الدولي، كحل وحيد للقضية الفلسطينية، وتعميق وترسيخ مبدأ الدولة الواحدة بنظامين، الأبرتايد،.

لقد كان أملنا وأمل الفلسطينيين وجميع الأحرار في العالم أيضا، في أن تكون سنة 2017 سنة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتفرغ لاستحقاقات السلام. بيد أننا نلاحظ مسعى لدى الطرف الآخر، مسعى لصرف الانتباه إلى مسائل جانبية، هي بكل تأكيد، نتاج طبيعي للسياسة الاستعمارية والتمادي في تكثيف الاستيطان، اللذين يشكلان أرضية خصبة للعنف والتطرف.

فعوض تعاطي الحكومة الإسرائيلية بإيجابية مع مبادرة السلام العربية والمبادرات الدولية الأخرى، وخاصة خارطة الطريق لسنة 2003 التي تبناها مجلس الأمن، والمبادرة الفرنسية التي ترتب عليها مؤتمر باريس للسلام في مطلع هذه السنة، لإنقاذ حل الدولتين، واجهت كل تلك المبادرات بالرفض، دون تقديم بدائل وحلول بناءة لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، تفضي إلى حل قائم على دولتين تعيشان جنب إلى جنب في أمن وسلام، حضرات السيدات والسادة،

إن الوضع على الأرض الفلسطينية يحفل كل يوم بانتهاكات ترتكب ضد الفلسطينيين، تتجلى في مصادرة حقهم في حرية التنقل والتعبير، وتوسع دائرة الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز لفترة طويلة دون محاكمات، وإساءة معاملة الأسرى، فضلا عن التوغلات المتكررة في أجزاء كثيرة من الضفة الغربية، وهي ممارسات تلقي على المنتظم الأممي مسؤولية إعمال الآليات الدولية لحماية الشعب الفلسطيني.

ومما لا مرأى فيه، أن عدو السلام يكمن في تمدد البناء الاستيطاني غير القانوني، الذي زادت وتيرته بشكل مقلق منذ مطلع سنة 2017، فضلا عن شرعنة البؤر الاستيطانية بأثر رجعي، وفي تحد سافر لقرارات مجلس الأمن، وانتهاك لكل المواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، مما يجعلنا نطرح سؤالا مشروعا حول ما إذا كان

ما يزال هناك مكان لإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل؟

لا شك في أن الإبقاء على هذا الوضع، يشكل خطراً حقيقياً على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويطيل في عمر مصدر التوتر والتطرف وإثارة الأحقاد وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

إننا ونحن نتابع، بقلق بالغ، إمعان الحكومة الإسرائيلية في إجازة مخططات استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الأماكن المقدسة في القدس، لندعو مجلس الأمن وكافة أعضاء الأسرة الدولية إلى سرعة التحرك لإلزام إسرائيل، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال، باحترام الوضع القانوني والتاريخي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن الحديث عن الدولة الفلسطينية لا يتم بمعزل عن قطاع غزة الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الدولة. فهذه المنطقة من التراب الفلسطيني لازال الحصار الإسرائيلي يطبق عليها منذ عشر سنوات، مما جعل وتيرة إعادة الإعمار فيها بعد العدوان الإسرائيلي عليها سنة 2014، تسير ببطء شديد، مما أثار في مسيرة التنمية، وزاد من معدلات البطالة التي بلغت حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى حوالي 60%.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سبق أن وجهنا في شهر يوليو الماضي رسالة إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة بصفتنا رئيساً للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أثرنا فيها الانتباه إلى تمادي السلطات الإسرائيلية في انتهاكاتها الممنهجة في القدس والحرم القدسي لفرض واقع جديد على الأرض، وطالبنا بسرعة التحرك من أجل حمل الحكومة الإسرائيلية على احترام الوضع القانوني والتاريخي في القدس، والأماكن المقدسة وحذرننا من خطورة تحويل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من صراع سياسي إلى صراع ديني.

وبعد مضي أشهر قليلة على ذلك، ها هي الحكومة الإسرائيلية ترفع الحظر عن زيارات أعضاء الكنيست للمسجد الأقصى المبارك، وتسمح لهم بالدخول إلى الحرم القدسي في القدس الشرقية، تحت حماية الشرطة، وهو قرار يرمي في عمقه وجوهره إلى التمهيد لتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، غير عابئة بالمناشدات الدولية بعدم تغيير الوضع القانوني في تلك الأماكن.

إن ما تقوم به إسرائيل من تغيير ممنهج للوضع التاريخي القائم في القدس والمسجد الأقصى، هو لعب بالنار، باعتبار أن الممارسات الإسرائيلية من شأنها تأجيج مشاعر العداء الديني الذي يمكن أن يتحول إلى صراع ديني عنيف. ولذلك نجدد مطالبتنا لها باحترام الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات في المدينة المحتلة منذ عام 1967، ونجدد رفضنا لقرار إسرائيل بضمها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المستفيد من حالة الانقسام التي كانت سائدة منذ سنوات بين الأشقاء الفلسطينيين هو الاحتلال الإسرائيلي، والخاسر الأكبر هو الشعب الفلسطيني وتطلعاته إلى الوحدة والعيش الكريم.

ولطالما أكدنا في مناسبات عديدة على ضرورة إنهاء حالة الانقسام والانخراط بصدق وعزيمة في حكومة وحدة وطنية جامعة تنهض بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وتكون مخاطبا وحيدا يحظى بمصداقية عالية لدى المجتمع الدولي لرفع المعاناة والظلم عنه.

واليوم، وبعد سنوات من الانقسام وتشتت الجهود، توصل الأشقاء الفلسطينيون إلى اتفاق مصالحة لا يسعنا إلا الترحيب به واعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح، على درب إنهاء حالة الانقسام واستعادة اللحمة الوطنية، في أفق تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ونأمل في أن يواصل الأشقاء الفلسطينيون تمتين وحدتهم وتقوية صفوفهم خدمة للمشروع الوطني الفلسطيني.

حضرات السيدات والسادة،

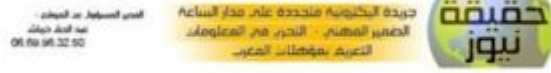
إنه لمن نافلة القول التأكيد على أن القضية الفلسطينية تعد القضية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، والإبقاء عليها بدون حل يرهن مستقبل شعوب المنطقة، ويشكل سببا رئيسيا لتغذية التطرف وعدم الاستقرار.

ولذلك أضحي من الضروري تخطي حالة الجمود والضبابية التي تمر بها العملية السلمية، والعمل على إطلاق مفاوضات مجددة ضمن إطار زمني معقول بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى إنهاء الاحتلال، للوصول إلى اتفاق يعالج جميع قضايا الحل النهائي. وفي غضون ذلك، يتعين على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى وفي الحرم القدسي

الشريف، ووقف جميع الإجراءات أحادية الجانب التي تستهدف تغيير الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للقدس الشرقية، واعتبار حدود الرابع من يونيو عام 1967 حدود الدولة الفلسطينية، ووقف النشاطات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي كان آخرها قرار 2334 لعام 2016.

إن دعوتنا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، هي دعوة إلى التشبث بالمشروعية ورفع الحيف عن الشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته إلى الحرية والاستقلال والعيش الكريم كباقي شعوب الأرض.

فاستمرار الاحتلال يعتبر وصمة عار في جبين إسرائيل وفي جبين المجتمع الدولي الذي تقع على عاتقه مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية وإنسانية لإنهاء هذا الاحتلال وممارساته غير القانونية فوق الأرض الفلسطينية، والتي تعد أهم الأوراق والمسوغات التي تسوقها التنظيمات الإرهابية لتبرير مشروعها الإجرامي في المنطقة والعالم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".



إقليم تازة .. ذكرى خير البرية محمد بن عبدالله ص

إقليم تازة .. ذكرى خير البرية محمد بن

عبدالله ص
تنظم عمالة إقليم تازة ، ككل سنة ، عبر
مساجد الإقليم بالتناوب ، الذكرى الزكية
والعطرة لعيد المولد النبوي الشريف، تحضى
ذكرى رسول الله ص عند المسلمين ببالغ
الأهمية ، وتتميز أوقات الحفلة الدينية،
بتكريم حفاظ كتاب الله ، وترتيل كتاب الله
على مسمع عمار بيت الله ، أناشيد تمتزج
بالذكر والصلاة على نبينا الأكرم تؤديها فرق
للأمجاد النبوية بإقليم تازة .
إليكم برنامج عمالة إقليم تازة من مكتب
الإتصال بالعمالة ..



**برنامج الحفل الديني الذي سيقام
بمسجد التقوى بمدينة تازة
بمناسبة ذكرى عيد المولد النبوي الشريف
يوم الخميس 11 ربيع الأول 1439 هجرية
موافق 30 نونبر 2017 ميلادية**

□ الساعة الخامسة و 14 دقيقة مساء :

□ آذان صلاة المغرب.

□ الساعة الخامسة و 19 دقيقة مساء :

□ أداء صلاة المغرب.

□ الساعة الخامسة و 29 دقيقة مساء :

□ افتتاح الحفل بآيات بينات من الذكر الحكيم.

□ الساعة الخامسة و 36 دقيقة مساء :

□ أمداح نبوية شريفة من أداء الجمعية التازية لفني السماع والأمداح النبوية.

□ الساعة الخامسة و 49 دقيقة مساء :

□ كلمة بالمناسبة يلقيها فضيلة الأستاذ :
عبد الفتاح العمراوي، خطيب بمسجد دوار
الجديد وواعظ تابع للمجلس العلمي المحلي
بتازة.

□ الساعة السادسة و 10 دقائق مساء :

□ ختم الحفل بقراءة الفاتحة والدعاء الصالح
لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك
محمد السادس دام له النصر و التمكين، ولولي
عهده الأمير الجليل مولاي الحسن، وكافة أفراد
الأسرة الملكية الشريفة، والترحم على الروح
الطاهرة لفقيدي العروبة والإسلام جلاله
المغفور له الحسن الثاني وجلالة المغفور له
محمد الخامس طيب الله ثراهما وأسكنهما فسيح
جنانه.

تخرج الفوج الجديد للأطر و الموظفين المتدربين برسم سنة 2017

صوت العدالة - ياسين حجي.

البريد الإلكتروني: info@justice.gov.ma
رقم الهاتف: 06 80 96 32 50

جريدة التكوينية المتخصصة على مدار الساعة
التصوير الصحفي - التحرير - المصاحبة
التعريف بمؤسسات المغرب

حقيقة
نيوز



ترأس، يومه الثلاثاء 28 نونبر 2017، المندوب العام لإدارة السجون و إعادة الإدماج محمد صالح التامك و عامل صاحب الجلالة على إقليم الخميسات منصور قرطاج حفل تخرج الفوج الجديد للأطر و الموظفين المتدربين برسم سنة 2017، و ذلك بالمركز الوطني لتكوين الأطر بتيفلت، و في كلمته الافتتاحية ذكر المندوب العام لإدارة السجون و إعادة الإدماج أن المندوبية العامة تحرص من خلال مركز التكوين خلال هذه الفترة على تلقين المتدربين تكوينا عمليا يجمع بين التكوين النظري بالمركز و التكوين التطبيقي بالمؤسسات السجنية، تفعيلا لمخطتها الاستراتيجية في مجال التكوين و الرامي إلى الرفع من مستوى كفاءات أطرها و تحسين مردوديتهم المهنية.

و أضاف محمد صالح التامك، أن برنامج التكوين يتضمن بالأساس على مجموعة من المصوغات ذات الصلة بمجالات العمل بالوسط السجني و حقوق الإنسان و الحكامة الجيدة، إضافة إلى التدريب الشبه العسكري و التربية البدنية، و بالموازاة مع ذلك تواصل المندوبية العامة تنفيذ برنامج تعميم التكوين المستمر على جميع الموظفين، حيث استفاد خلال هذه السنة 5428 موظفا و موظفة من التكوين في مجالات مختلفة منها الحراسة، و الأمن، و العمل الاجتماعي، و حقوق الإنسان، و الرعاية الصحية، و المالية العمومية، و الضبط القضائي، و التدبير الإداري.

من جهته أكد مدير المركز الوطني لتكوين الأطر التابع للمندوبية العامة بمدينة تيفلت أن فوج المتخرجين هذه السنة يشمل درجة مراقب مربى و عددهم 369 ، درجة ضابط مربى ممتاز و عددهم 95 ، يتوزعون حسب التخصصات التالية : (التمريض، الأشغال الكبرى، الأنظمة، و الشبكات المعلوماتية، تنمية المعلومات، صيانة الأنظمة المعلوماتية)، و درجة قائد مربى ممتاز و عددهم 26 متدربا، يتوزعون حسب التخصصات التالية : (الإلكترونيك، اللغة الإنجليزية، التواصل، العلاقات الدولية)، مضيفاً أن الفوج الحالي أنهى تكوينه الأساسي في المجالين النظري و التطبيقي وفق ما تم رصده من احتياجات تدريبية و بناء على الدلائل المسطرية التي تم إعدادها في الفترة الأخيرة و في مختلف المجالات المتعلقة بالعمل السجني.

و قد تخلت مراسم حفل التخرج عروضاً عسكرية و مناورات رياضية و قتالية، و عمليات الإنقاذ و الإسعاف و الخفر و التي اكتسبها المتدربون و المتدربات طيلة فترة تكوينهم، كما أدى الخريجون في نهاية الاحتفال القسم.